

النمو السكاني والحضري ومشاكله

في وادي الشاطئ

فضل إبراهيم الأجواد*

ملخص

يشهد إقليم وادي الشاطئ نموا سكانيا و حضريا واضحا (معدل النمو السكاني 3.7 % حسب تعداد 1995 ، في حين زادت نسبة السكان الحضريين من 25% من إجمالي السكان حسب تعداد 1984 إلى 45.8 % من إجمالي السكان حسب تعداد 1995) ، هذا النمو يظهر في زيادة عدد سكان المراكز العمرانية كل على حدة و سكان الإقليم ككل ، كما يظهر في زيادة نسبة السكان الحضريين و عدد التجمعات الحضرية و مساحاتها عام بعد آخر . هذا النمو السكاني و الحضري السريع الذي يشهده الإقليم صاحبه عدة مشاكل منها استنزاف المياه و التصحر و التلوث و الزحف العمراني على الأراضي الزراعية و البناء العشوائي و غيرها من المشاكل التي تتعرض لها هذه الدراسة .

المقدمة

المحيطة بليبيا ككتشاد و النيجر و السودان، كما جاء في تعداد 1995 . هذا النمو السريع الذي يشهده الإقليم ساهم إلى حد ما في تطور و نمو المراكز العمرانية القائمة و ظهور مراكز عمرانية جديدة ، مما جعل عدد سكان هذه المراكز يزداد ، هذا من جانب، و من جانب آخر جعل مساحات هذه المراكز العمرانية تتسع و تكبر الزيادة السكانية و الزيادة العمرانية ساهمتا في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي أدت بدورها إلى النمو الحضري في الإقليم، الذي بدأت و تيرته تزداد سنة بعد أخرى و تعدادا بعد آخر . النمو السكاني و الحضري الذي يشهده الإقليم، بدأت تصاحبه و ترتبط به عدة مشاكل، و هذه لها آثار سلبية على سكانه من جهة و على البيئة من جهة أخرى .

يعتبر العامل الأساسي في تحديد نمو سكان أي إقليم هو الفرق بين معدل المواليد و معدل الوفيات (الزيادة الطبيعية) . و إن كانت الهجرة الخارجية سواء من الإقليم أو إليه تلعب دورا هاما هي الأخرى في النمو العام للسكان . و إقليم وادي الشاطئ كغيره من الأقاليم ، ساهمت الزيادة الطبيعية و الهجرة في نمو سكانه، فالإقليم يمتاز بمعدل مواليد مرتفع 35 في الألف مقابل معدل وفيات منخفض 4 في الألف حسب تعداد 1995 ، بالإضافة إلى أنه بدأ منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي يشهد تيار هجرة من داخل البلاد و لاسيما من المناطق الشمالية المحيطة به مثل : الشويرف - مزده - غريان - القريات و غيرها، و من خارج البلاد لاسيما الدول

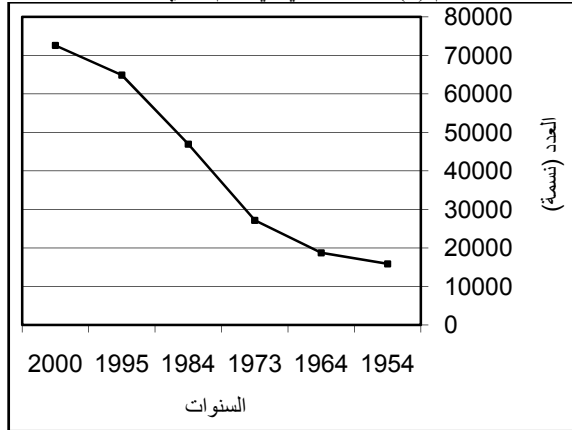
النمو السكاني :

بالرجوع إلى الإحصاءات الحيوية المنشورة في التعدادات العامة للسكان 1973 ، 1984 ، 1995 ، والكتب الحيوية السنوية والسجل المدني ، يتضح أن مجتمع الإقليم يمتاز بارتفاع معدل المواليد مع انخفاض في معدل الوفيات ، ولهذا فالارتفاع الواضح في معدل النمو السكاني يرجع إلى استمرار ارتفاع معدل المواليد عام 1984 حيث بلغ 3.6 % في حين ظل مرتقعا في التعداد اللاحق 1995 حيث بلغ 3.5 % وهذا المعدل لازال مرتقعا لو قورن بالمعدل العالمي والبالغ 3.04 % ومعدل المناطق الأكثر نموا والبالغ 1.71 % ومعدل المناطق الأقل نموا والبالغ 3.38 % (3) .

2- الوفيات :

إن معدل الوفيات في الفترات نفسها، أظهر انخفاضا واضحا، فالمعدلات المسجلة خلال عام

شكل رقم (1) لنمو السكاني في إقليم وادي الشاطئ



1984 كانت 3 في الألف في حين بلغت عام 1995 4 في الألف والمعدل الوطني للوفيات عام 1994 هو 7 في الألف (4). وهذه الأرقام في الحقيقة غير دقيقة إذا ما قورنت بمعدلات كل من إقليم فزان ومجمل ليبيا عام 1981 والتي بلغت على التوالي 3.8 % و 5.2 % وهذه المشكلة التي تحتاج إلى حل تظهر في كل إقليم فزان ، ويؤكد ذلك بعض الدراسات التي تشير إلى معدلات الوفيات في مرزق في أعوام 1981 و 1988 (5) ، وكذلك في مدينة براك في أعوام 1981 و 1986 و 1989 والتي تراوحت فيها ما بين 9 في الألف لأعلى السنوات و 6 في الألف لأقلها (6) . وتعتبر هذه المعدلات منخفضة جدا حتى إذا ما قورنت بمعدلات المناطق الأكثر نموا مثل السويد وغيرها ، ولهذا يجب أن تؤخذ الأرقام بشيء من الحذر .

إن التطورات الكبيرة التي حققها الإقليم في السنوات الأخيرة في المجالات المختلفة أدت إلى تحسن مكونات الغذاء والأحوال السكنية والخدمات ولاسيما الخدمات الصحية والتعليمية وهذا ترتب عليه انخفاض

يعيش في إقليم وادي الشاطئ ما يقارب من 64869 نسمة يمثلون 20.7 % من إجمالي سكان إقليم فزان (313573 نسمة) و 1.47 % من إجمالي سكان ليبيا (4404986 نسمة) حسب تعداد سنة 1995 (1) . (في حين بلغ 72576 نسمة عام 2001) . هذا ولا زالت الصفة الريفية هي الغالبة على سكانه وإن بدت الصفة الحضرية تنمو بسرعة منذ ثمانينات القرن العشرين، حيث بلغت نسبة السكان الحضر حوالي 45.8 % في آخر تعداد للسكان (1995) .

والملاحظ أن سكان هذا الإقليم يزدادون بسرعة ، ففي الماضي كان عدد السكان قليلا مقارنة بمساحة الإقليم البالغة 97160 كم² وهذا ما أثبتته نتائج تعداد 1954 (باعتبار أول تعداد عام للسكان) حيث كان العدد الإجمالي 15870 نسمة ، ثم نتج عن استقرار الإقليم ، والتحسن الذي طرأ على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، زيادة في النمو السكاني حيث ارتفع العدد إلى 1872.3 نسمة عام 1964 وإلى 27178 نسمة عام 1973 بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 5 % وإلى 64869 نسمة في سنة 1995 بمعدل نمو يقدر بـ 3.7 % وعلى الرغم من انخفاض هذا المعدل عن المعدل السابق إلا أنه لا يزال مرتقعا مقارنة بمتوسط معدل النمو السكاني في العالم والذي بلغ 1.5 % في حين بلغ معدل المناطق الأكثر نموا 0.3 % والمناطق الأقل نموا 1.8 % (2) والشكل (1) يوضح النمو السكاني في إقليم وادي الشاطئ .

وتجدر الإشارة إلى أهم عوامل النمو السكاني في الإقليم وهي :-

- 1 - تحسن القطاعات الاقتصادية المختلفة ولا سيما قطاع الزراعة والخدمات .
- 2 - تحسن الخدمات التعليمية وانتشار التعليم في الإقليم .
- 3 - تحسن الخدمات الصحية بعد انتشار المراكز الصحية والمستشفيات والعيادات .
- 4 - شق الطرق وتعييدها والتي بدورها أدت إلى ربط مراكز الإقليم من جهة وربطه بغيره من الأقاليم من جهة أخرى .

فهذه العوامل جميعا ساعدت على الاستقرار والاستيطان وبالتالي على ارتفاع مستوى الدخل مما ترتب عليه تحسن في أحوال المعيشة وارتفاع معدل النمو السكاني .

مكونات النمو السكاني في الإقليم :-

يتوقف النمو السكاني في الإقليم على مكونين هما :-

أ - الزيادة الطبيعية :

وهذا المكون يتوقف على ما يلي :

1 - المواليد :

الوافدين إلى الشاطئ من الخارج ومن البلديات الأخرى (سابقاً) حوالي 1915 شخصاً عام 1984 أغلبهم من بلديات غريان وسبها وطرابلس وسوف الجين أما عدد القادمين من الخارج فقد بلغ 407 شخصاً . في حين أوضحت البيانات الواردة في تعداد عام 1995 أن عدد الوافدين إلى بلدية الشاطئ بلغ 2177 شخصاً .

ب - الهجرة المغادرة : وهي تتمثل في حركة الأفراد والأسر وانتقالهم للإقامة خارج الإقليم وهذه الحركة كانت أكثر وضوحاً في الماضي خاصة في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين حينما عانى الإقليم من ركود اقتصادي أدى إلى هجرة الناس إلى المدن الرئيسية في الأقاليم الأخرى مثل مدن سبها وطرابلس وبنغازي .

ولكن الآن هذه الظاهرة قلت في الإقليم وأصبحت الهجرة الوافدة أبرز من الهجرة المغادرة ، فقد أظهرت نتائج التعداد العام للسكان عام 1995 أن بلدية الشاطئ سابقاً من البلديات التي كان فيها صافي الهجرة إيجابياً (+165 شخصاً) حيث بلغ عدد القادمين 1046 شخصاً خلال الفترة الواقعة بين تعدادي 1984 و 1995 في حين بلغ عدد المغادرين 881 شخصاً .

من دراسة مكونات النمو السكاني يتضح أنها ساعدت على زيادة السكان في الإقليم فعلى سبيل المثال وصل معدل النمو العام إلى 7.5% لمدينة قيرة وإلى 5.2% لمدينة القرصنة و5.5% في الديسة و5.7% لتاروث و4.9 لبرقن و4.6 لتامزاوة و4.5% لأفار و4.2 لمدينة براك . في حين بلغ المعدل العام 3.7% في الفترة الواقعة بين تعدادي 1984 و 1995 ، كما شهدت بعض المراكز نمواً بطناً فعلى سبيل المثال بلغ معدل النمو للعبون 1.3% ولأشكدة والزهراء 2.3% ، أنظر الجدول (1) .

النمو الحضري :

الصحراء بخصائصها القاسية تقف حجرة عثرة أمام النمو السكاني وبالتالي النمو الحضري في المناطق التي تسودها ، وغالباً ما ينتج عن هذه الخصائص عدد محدود من التجمعات السكنية وعدد أقل من النويات الحضرية .

هذا وقد أشار حسام عوض إلى ذلك عندما كتب ((لأشك أن الصحراء تكون قطاعاً جغرافياً مختلفاً في حياته الحضرية ومع ذلك فالصحراء ليست خالية تماماً من هذه الحياة فقد قامت في كل عصر وزمن نوايا وخليات للحياة الحضرية)) (8) .

هذه الحقيقة تنطبق إلى حد كبير على إقليم الدراسة الذي هو جزء من حوض فزان الذي يقع في الصحراء الكبرى التي أثرت ظروفها في النمو السكاني والحضري فيه . فكما هو واضح

في معدل الوفيات ، حيث بلغ هذا المعدل 4 في الألف حسب تعداد 1995 ، ولاسيما وفيات صغار السن (الأطفال) مع بقاء معدل المواليد مرتفعاً نوعاً ما وبالتالي ازدياد عدد السكان وارتفاع أمد الحياة .

إن ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات في الإقليم ، جعل معدل الزيادة الطبيعية مرتفعاً نوعاً ما حيث بلغ 3.1% حسب تعداد 1995 ، وهذا جعل الزيادة الطبيعية من أهم مكونات النمو السكاني في الإقليم .

ب - الهجرة :

الهجرة ظاهرة جغرافية تتمثل في انتقال الأفراد والجماعات من مكان إلى آخر على سطح الأرض (7) . وهذه الظاهرة تحدث في كل أنحاء العالم بدون استثناء ، وهي واضحة الحدوث في الإقليم ، حيث ينتقل سكانه بين مراكزه العمرانية المختلفة ، وغالباً ما يكون الانتقال من القرى الصغيرة في الأرياف إلى المدن والقرى الكبيرة حيث تتوفر فرص العمل وتقدم فيها الخدمات التي يحتاجها المواطن كوجود المعاهد العليا والكليات الجامعية التي يدرس فيها الأبناء على سبيل المثال ، بالإضافة إلى انتقال المواطنين من الإقليم إلى أقاليم أخرى داخل حوض فزان أو الأقاليم الليبية الأخرى في الشمال . كما يستقبل الإقليم بعض المهاجرين من الأقاليم الأخرى داخل البلاد بصورة مؤقتة أو دائمة ، أو من خارجها لاسيما من الدول المجاورة (تشاد ، النيجر ، مصر ، السودان ، تونس) . وعلى هذا الأساس هناك نوعان من الانتقال المؤقت أو الدائم بين الإقليم وغيره من الأقاليم وهما : -

1 - الانتقال بين مراكز الإقليم وفيها ينتقل الأفراد والأسر من مركز عمراني إلى آخر في الإقليم لأسباب عديدة منها العمل أو المنازعات العائلية كأسباب اجتماعية ، فعلى سبيل المثال هناك عدة منازعات سببت في انتقال بعض الأسر من مركز عمران إلى آخر داخل الإقليم وانتقال أسر أخرى خارجه .

2 - الانتقال أو الهجرة المتبادلة بين مراكز الإقليم وغيرها من المراكز . وهذه تتمثل في انتقال الأفراد والأسر إلى خارج الإقليم سواء إلى مناطق حوض فزان الأخرى أو إلى بقية أقاليم البلاد ، أو إلى خارجها ونظراً لأهمية هذه الظاهرة في دراسة النمو السكاني ، فإن الاهتمام بها في الغالب كبير خاصة من قبل القائمين على التعدادات السكانية بالجمهورية ، فهذه التعدادات المتعاقبة من 1954 وحتى تعداد 1995 اهتمت بهذه الظاهرة وبنيت حجمها وتوزيعها ، وتوضح هذه التعدادات نوعان هما :

أ - الهجرة الوافدة : وهي تمثل عدد الأفراد أو الأسر الذين قدموا من مناطق أخرى فعلى سبيل المثال بلغ عدد

جدول (1) معدلات النمو السكاني للمراكز العمرانية بالإقليم في الفترة ما بين تعدادي 84 - 1995

المركز العمراني	معدل النمو السنوي %
براك	4.2
قيرة	7.5
تامزاوة	4.6
ققم	2.5
أشكدة	2.3
أقار	4.5
القرضة	5.2
الزوية	3.3
الديسة	5.5
تاروث	5.7
محروقة	3.8
العيون	1.3
برقن	4.9
قطة	4.4
أبوقفود والقلعة	4.3
الزهرة	2.3
ونزريك	2.8
تمسان	3.0
المنصورة	2.7
إدرى	2.5
المعدل العام	3.7

من عمل الباحث

يرتبط النمو الحضري في إقليم فزان بصفة عامة وإقليم وادي الشاطئ بصفة خاصة ارتباطا كبيرا بالنمو السكاني الذي كان بطيئا نوعا ما وبدأ يرتفع سنة بعد أخرى فقد دلت الإحصاءات والتعدادات في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين على أن النمو السكاني في إقليم فزان كان بطيئا ، وكذلك كان الحال مع النمو الحضري حيث كان متدنيا بشكل كبير . فقد بلغ عدد سكان فزان سنة 1950 حوالي 41280 نسمة وتكاد تخلو فزان حينئذ مما يمكن أن يجعلها حاضرة (9) ، ولهذا فالحياة الحضرية لم يتصف بها أي إقليم من أقاليم فزان قبل الستينيات، وحسب تقديرات السكان سنة 1963 ظهرت حاضرة واحدة فقط وهي مدينة سبها (10) . ومع التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده إقليم فزان مع بداية السبعينيات من القرن العشرين. بدأ عدد السكان يزداد بخطوات سريعة وواضحة، وقد تبع هذا النمو السكاني السريع زيادة واضحة في نسبة سكان الحضر في الإقليم .

فكما هو معروف كانت الحدود الفاصلة بين الريف والحضر غير واضحة في البلاد وحتى سنة 1973. حيث استقر رأي مصلحة الإحصاء والتعداد في تلك السنة على اعتبار القسم الداخل ضمن حدود مخططات الإسكان المعتمدة لمقر رئاسة البلديات وفروعها

حضرا بصرف النظر عن حجم السكان الذين يعيشون في هذه المناطق و طبيعة نشاطهم الاقتصادي ، أما ما عدا ذلك فقد أعتبر ريفا . وقد أخذ بهذا التعريف كذلك في تعداد 1984 باستثناء بعض المراكز في تعداد 1973 ، المقسمة إلى ريف و حضر ، حيث أعيد تصنيفها إما حضر أو ريف حسب نسبة عدد السكان فيها، فإذا كانت نسبة عدد السكان الذين يقيمون في القسم الحضري منها أكثر من نسبة عدد السكان الذين يقيمون في القسم الريفي اعتبرت حضرا و العكس بالعكس ، بالإضافة إلى كل ذلك فقد اعتبرت كل التجمعات السكانية التي يقيم بها وقت إجراء التعداد 5000 نسمة فما فوق مناطق حضرية (11) ، حسب توزيع المراكز الحضرية في ليبيا عام 1973 اعتبرت براك فقط مدينة في إقليم وادي الشاطئ كله ، و هي إحدى مدن ليبيا الصغيرة . بينما بلغ عدد سكان التجمعات الحضرية* في الإقليم ، وفق التعداد نفسه حوالي 8571 نسمة ، بنسبة 31.5% من إجمالي سكان الإقليم البالغ في ذلك الوقت 27183 نسمة(12) ، أما حسب تعداد 1984 فقد بلغ عدد السكان الذين يقيمون في تجمعات حضرية حوالي 11709 نسمة بنسبة 25% من إجمالي سكان الإقليم البالغ 46956 نسمة ، و هم يتوزعون على 8 تجمعات حضرية ، بينما حددت المراكز الحضرية بثلاثة مراكز هي براك ، ونزريك ، ادري(13) والسبب في انخفاض معدل السكان الحضر في الإقليم في تعداد 1984 عن معدل السكان الحضر في تعداد 1973 يرجع إلى أن الكثير من المناطق التي تشمل ريفا و حضرا صنفتم في تعداد 1984 ضمن الفئة الأكثر سكانا، فإذا كان عدد الريفيين في المنطقة أكثر من 50% فإن المنطقة تعد ريفية و إذا كان عدد الحضر بها أكثر من 50% عدت المنطقة حضرية ، و على هذا الأساس انخفض عدد السكان المصنفين حضرا في هذا التعداد عن التعداد السابق ، و كان نتيجة لذلك أن انخفضت نسبة الحضر مقارنة بالمجموع العام للسكان في تعداد 1984 ، ففي تعداد عام 1973 كانت مناطق الفرع البلدي برقن تتكون من حضر و ريف . وكذلك الحال مع محلة قيرة فهي الأخرى تتكون من حضر و ريف (14).

أما في تعداد 1984 فقد أصبحت محلة برقن من الفرع البلدي برقن كلها ريفا ، و هكذا كان الحال مع محلة قيرة التي اعتبرت كلها منطقة ريفية . و لقد كانت هاتان المحلتان من المحلات الكبيرة سكانيا خاصة و فق التعدادين الأخيرين 1984، 1995 فعلى سبيل المثال احتلت قيرة في التعداد الأخير المرتبة الثانية بعد مدينة براك من حيث الحجم .

أما في تعداد 1995 فبقى توزيع السكان حضرا و ريفا كما كان عليه في التعداد السابق ، وبذلك بلغ عدد

عيون جارية في بعض المناطق و لاسيما في قسمه الشرقي .

هذا المورد المهم تعرض في العقود الأخيرة إلى عمليات استنزاف شديدة، أدت إلى هبوط منسوبه بشكل سريع وملحوظ، وترتب عليه نقص في عدد العيون بشكل كبير، وهذا النقص بدا واضحا من شمال الإقليم إلى جنوبه، و بهذا بقيت مناطق قليلة تتميز بظاهرة العيون الجارية، فعلى سبيل المثال كانت تنتشر حول مدينة براك ما يقارب من 30 عينا جارية لم يبقى منها إلا القليل في الوقت الحاضر .

و هذا ينطبق كذلك على الآبار العادية التي بدأ منسوبها ينخفض سنة بعد أخرى، مما جعلها تحتاج إلى تعمييق باستمرار. وأوضحت نتائج مراقبة المياه الجوفية وجود انخفاض في مستواها بمعدل 0.85 م / السنة في بعض مناطق الإقليم . كما أظهرت دراسة المهدي كولان أن معدل هبوط المياه في منطقة أشكدة بوادي الشاطئ بلغ 2.30 م / السنة ، و في منطقة برقن بلغ 0.87 م / السنة عام 1987 (16) .

2 - زيادة معدل التصحر :

أدى النمو السكاني و الحضري في الإقليم إلى بروز مشكلة التصحر التي تظهر في أربعة وجوه هي :-
أ - الإسراف في حفر الآبار و العيون في الإقليم لاسيما في ستينات و سبعينات القرن الماضي، فقد بلغ عدد الآبار التي حفرت 1500 بئر، مما أدى إلى استخراج كميات كبيرة من المياه ، والتي بدورها - مع الإهمال - أدت إلى رفع مستوى الماء في التربة ، خصوصا في المناطق التي تظهر فيها العيون كبراك ومحروقة وغيرها ، مما أدى إلى تملحها من جهة حيث وصلت الإيصالية إلى 16.32 ملليموز / سم في الطبقة السطحية للتربة في بعض المواقع في الإقليم، ونمو النباتات الضارة لاسيما الدبس والقصب من جهة أخرى، وهذه النباتات غطت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وجعلتها أراضي غير منتجة

ب - لقد نتج عن استنزاف المياه بعد ذلك انخفاض في منسوبها ، فحسب الدراسة التي أجريت وحسب ملاحظة المزارعين وجد أن منسوب المياه يهبط بمقدار يتراوح بين 0.85 م/السنة و 1 م/ السنة، والذي بدوره أدى إلى زوال الغطاء النباتي و لاسيما الشجري (أشجار النخيل). حيث أدى الاستهلاك المكثف للمياه إلى هبوط منسوبها - والذي كانت تعيش عليه غابات النخيل (لاسيما الحطايا) - وإلى هلاك أعداد كبيرة من هذه الأشجار ، ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة حول كل المراكز العمرانية في الإقليم . فمثلا 65 % من نخيل مزارع براك القديمة قد هلك لهذه الأسباب .

السكان الذين يقيمون في مناطق حضرية حوالي 29432 نسمة ، يمثلون ما نسبته 45.8 % من إجمالي عدد السكان البالغ 64869 نسمة .

هذا وقد بلغ عدد التجمعات الحضرية* 8 تجمعات، وهي القصر و الزاوية والمصلى والعافية (محلات مدينة براك) و تامزاوة و قطة وأبو قنفود والزهران ، في حين بلغ عدد التجمعات الريفية 16 تجمعا، و لهذا فالإقليم يفوق في عدد تجمعاته الحضرية بقية أقاليم حوض فزان، ففي إقليم سبها توجد 6 تجمعات و في إقليم أوباري و مرزق تجمعان فقط . و أخيراً تجدر الإشارة إلى أن معدل النمو السنوي 4.9 % لمدينة براك للفترة ما بين 73 - 1984 باعتبارها أهم مركز حضري في الإقليم وفق فئة المراكز الحضرية الصغيرة على المستوى الوطني (15) .

مكونات النمو الحضري في الإقليم :

إن المدن والأقاليم تختلف في نموها و تطورها ، و هذا الأمر ينطبق على مدن إقليم وادي الشاطئ ، و هذا الإختلاف كثيرا ما يفسر بعاملين هما :-

1 - العامل السكاني ويتمثل هذا العامل في الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد و الوفيات) والهجرة ، و الذي يقوم بالدور الأكبر في النمو السكاني و النمو الحضري باعتباره هو الأساس وقد تمت مناقشته في النمو السكاني .

2 - العامل الاقتصادي وأبرز ما يمثل هذا العامل في أي إقليم هو الموارد الطبيعية التي يزخر بها ، مثل المياه و المعادن والغابات وغيرها (الإقليم يزخر بالمياه و المعادن) والحاجة الملحة إليها خارجه سواء داخل البلاد أو خارجها حيث يعتمد الإقليم عليها وذلك بتصديرها والاستفادة من عائداتها في تطوير القطاعات المختلفة و التي تؤدي بالتالي إلى نموه و تطوره . و في حالة الإقليم تعد المياه الجوفية أهم الموارد التي تساعد على ذلك من خلال تطوير الإنتاج الزراعي .

ومن المعلوم أن الإقليم يزخر بالعديد من المعادن و لعل من أهمها خامات الحديد التي سيكون لها دورا كبيرا في تطويره و نموه عندما تستغل في المستقبل .

المشاكل المصاحبة للنمو السكاني و الحضري في الإقليم :-

لقد صاحبت النمو السكاني و الحضري الذي يشهده إقليم وادي الشاطئ عدة مشاكل تتمثل في :-

1 - استنزاف المياه :

هذا الإقليم حباه الله بنعمة المياه و بكميات وفيرة حيث يعتبر أهم مناطق فزان غنى بها، خصوصا وأن المياه الجوفية تنبثق على السطح من تلقاء نفسها على هيئة

* وهي التجمعات التي تتركز بها المدن أو التي تقع بالقرب من هذه المدن .

حساب هذه الأراضي . ويمكن الاستدلال على هذه الظاهرة رقمياً من خلال الإشارة إلى عدد الهكتارات التي التهمتتها مدينة براك من الأراضي الزراعية فقد أضيف حوالي 90 هكتاراً من الأراضي الزراعية التابعة لعيني الكاف والطويل لهذه المدينة . وفي الحقيقة أن هذه الظاهرة لا زالت محدودة وعدد الهكتارات التي أضيفت إلى المخططات قليلة وهذه سوف تزداد مع النمو السكاني .

5 - مشكلة البناء العشوائي وعدم الالتزام بالمخططات :
وهذه تبدو بوضوح في كل من مدن وقرى الإقليم تقريباً ، وإن اختلفت درجتها ، حيث نجد بعض السكان لا يلتزمون بالمخططات ، فيقتطعون أجزاء من الشوارع والساحات ليلحقوها بعقاراتهم ، وهذه الأجزاء المقطوعة شملت حتى الأراضي التي تمر عبرها خطوط الكهرباء والهاتف والمياه والصرف الصحي . وبهذا تخفي الشوارع المتناسقة والتنظيم المعماري الجميل ، ومما يزيد هذه المشكلة سوءاً ، هو البناء العشوائي وظهور أحياء الصفيح في أطراف هذه المدن والقرى . وما يترتب عليها من مشاكل صحية واقتصادية واجتماعية . وقد لاحظ الباحث هذه الظاهرة في كل من المدن والقرى في الإقليم فعلى سبيل المثال تظهر في براك وقيرة وتامزوة وأقار وبرقن وغيرها حيث شيدت العديد من المباني مخالفة لمخططات هذه المدن والقرى .

6 - مشكلة تخريب الطرق المعبدة :
حيث أدت الزيادة السكانية وتحسن الأحوال المعيشية إلى زيادة عدد مالكي السيارات التي تستخدم هذه الطرق مما أدى إلى عدة مشاكل تتعلق بها ، منها : الحفر والتشقق والهبوط وإزالة أكتاف الطرق ، خصوصاً وأن هذه الطرق والشوارع المعبدة محدودة داخل مخططات المدن والقرى . كما تتعرض الشوارع المعبدة لعمليات حفر بواسطة السكان وبعض الجهات العامة من أجل تمديد أنابيب المياه أو الصرف الصحي ، كما أن بعضها يعاني من إنشاء صببات إسمنتية أو إسفلتية (مطبات) فوقها .

7 - مشكلة سوء توزيع مياه الشرب :
فعلى الرغم من وجود كميات كبيرة من المياه في الإقليم ، وحفر العديد من آبار مياه الشرب ، فإن الكثير من المدن والقرى في الإقليم تعاني من مشكلة توزيع المياه ، إما نتيجة لقدم شبكات المياه ، أو التدخل في مسار المياه عبر هذه الشبكات من قبل بعض السكان مما يجعل المياه متوفرة في حي أو بعض أحياء المدينة وغير متوفرة في الأحياء الأخرى وخير الأمثلة على ذلك مدينة براك .

ج - زيادة عدد السكان وزيادة عدد السيارات تبعاً لذلك أدت إلى اتساع مجال الحركة والتنقل في الإقليم مما نتج عنه تفكك التربة مما جعلها عرضة للتعرية والنقل بواسطة الرياح ، هذا الأمر مع سيادة الجفاف زاد من المساحات التي تغطيها الرمال . فعلى سبيل المثال أصبحت تلاحظ هذه الظاهرة حول المنازل والمزارع بعد أن كانت هذه الظاهرة محدودة .

د - قطع الأشجار والشجيرات من أجل الفحم والبناء ، يؤدي إلى تغيرات سلبية على الظروف المناخية بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى سرعة تعرية التربة وبالتالي جرفها . وهذا كله يؤدي إلى تغيرات في النظام البيئي مما يعزز ظاهرة التصحر .

3 - التلوث :
وتظهر هذه المشكلة في عدة أشكال ، أهمها في الإقليم ما يلي :-

أ - تلوث المياه والتربة بالزيت والشحوم التي تستخدم في صيانة السيارات وغيرها في الورش وأماكن غسل السيارات . وهذا واضح في الأماكن التي تستغل في تغيير زيوت السيارات .

ب - مخلفات البناء والمزارع والتي تشاهد على هيئة أكوام تنتشر حول المدن والقرى . هذه الأكوام تغطي مساحات كبيرة من الأراضي غير المستغلة ، بالإضافة إلى أنها تشوه المظهر العام لهذه المدن والقرى .

ج - انتشار القمامة وهذه مشكلة كل القرى والمدن الليبية ، وأصبحت من علاماتها الفارقة ، فوجود أكوام القمامة في مداخل المدن على أطراف الطرق الرئيسية من الأشياء المألوفة ، وتمثل العلامات الدالة على وجود القرية أو المدينة ، حيث يستطيع الشخص الاستدلال بها . كذلك تعاني القرى والمدن من انتشار القمامة في بعض شوارعها وساحاتها ، وما يترتب على ذلك من مشاكل صحية .

د - تسرب مياه الصرف الصحي وسوء صرفها سواء في المدن أو القرى التي تغطيها شبكات صرف صحي ، أو التي تعتمد على الآبار السوداء في تصريف ذلك . فتسرب هذه المياه يسبب تلوث المياه السطحية والتربة .

4 - مشكلة زحف العمران على الأراضي الزراعية :
إن ازدياد عدد السكان يتطلب أراضي جديدة من أجل بناء المساكن والمنشآت المختلفة ، والواضح في بعض مدن وقرى الإقليم ، أن التوسع العمراني غالباً يتم حساب الأراضي الزراعية المجاورة . وهذا يظهر بوضوح على سبيل المثال في تامزوة وزلواز والزوية وغيرها ، فهذه المراكز العمرانية محاطة بالأراضي الزراعية وتشهد زيادة كبيرة في مساحاتها المبنية والتي تأتي على

نتائج الدراسة

3 - ترتب على هذا النمو السكاني والحضري عدة مشاكل تعترض حياة سكان الإقليم منها استنزاف المياه والتصحر والتلوث والزحف العمراني على الأراضي الزراعية والبناء العشوائي وغيرها .
أخيرا هذه المشاكل وأسبابها تحتاج إلى مراقبة ومعالجة حتى تبقى تحت السيطرة، ويظل الإقليم بيئة صالحة تحتفظ بسكانها وتساعد استمرار نشاطاتهم المختلفة .

لقد أبرزت هذه الدراسة النتائج المختصرة التالية : -
1 - إن عدد السكان يزداد في الإقليم سنة بعد أخرى بفعل الزيادة الطبيعية بالدرجة الأولى ثم الهجرة .
2 - إن النمو السكاني أدى بدوره إلى النمو الحضري السريع، حيث ازدادت نسبة السكان الحضري بصورة واضحة في الإقليم بفعل العامل السكاني والعامل الاقتصادي، فبعد أن كان الإقليم يضم تجمع حضري واحد حسب تعداد 1973، أصبح يضم 8 تجمعات حضرية حسب تعداد 1995 .

الهوامش

(8) حسام عوض ، مدن الواحات في الصحراء الكبرى، مجلة كلية الآداب، العدد الثاني، بنغازي، 1968 ، ص65 .
(9) جمال الدين الديناصوري، " التحضر في ليبيا في التحضر في الوطن العربي الأقطار الإفريقية، الجزء الثاني/ محمد صبحي عبد الحكيم (إشراف)، القاهرة مطابع الهيئة المصرية للكتاب، 1980 ، ص359 .
(10) المرجع نفسه ، ص362 .
(11) مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج التعداد العام للسكان ، بلدية الشاطئ، 1984، ص23 .
(12) المرجع نفسه ، ص39 .
(13) المرجع نفسه ، ص40 .
(14) بعض المراكز العمرانية في الإقليم تتكون من ريف وحضر .
(15) سعد القزيري، التحضر في الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، الهادي أبو لقمة، سعد القزيري (تحرير)، سرت، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1995، ص428 .
(16) المهدي كولان، مناسيب المياه في حوض مرزق، ورقة بحثية / ملخص أبحاث مؤتمر المواد المائية في الوطن العربي، 1996، ص2 .

(1) مصلحة الإحصاء والتعداد نتائج التعداد العام للسكان 1995 .
(2) عبدالسلام خطاب ، "النمو الحضري في الجماهيرية العظمى " التحضر والتخطيط الحضري (سعد القزيري : تحرير) ، بنغازي، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية 1994، ص90 .
(3) إحميد ساسي، التغيرات السكانية في ليبيا منذ 1954 دراسة في جغرافية السكان، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب جامعة عين شمس، 1999 ، ص188 .
(4) محمد الشافعي، اتجاهات المواليد والوفيات - بلديات الجنوب/ أعمال المؤتمر العلمي حول تنمية المجتمعات الصحراوية / مرزق، أكتوبر، 1987، ص8 .
(5) منصور الكيخيا، الوضع السكاني في مرزق والتحضر والقاعدة الاقتصادية (منصور البابور : تحرير) بنغازي : منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الثانية، 1995 .
(6) محمد الشافعي، اتجاهات المواليد والوفيات - بلديات الجنوب مرجع سابق، ص8 .
(7) عبد الرسول علي الموسى، الهجرة والهجرة المعاكسة ، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، العدد الثاني 1986، ص43 .